

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: تقرير لقاء بدء تنفيذ المبادرات الحكومية للعام 2022م

تُهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحياتها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، مرفق لسعادتكم تقرير لقاء بدء تنفيذ المبادرات الحكومية للعام 2022م، والذي تم عقده في الأمانة العامة لمجلس الوزراء يوم الإثنين الموافق 2022/05/16م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،



● **مرفق:**
تقرير لقاء بدء تنفيذ المبادرات الحكومية للعام 2022م.

• نسخة لـ:
• مكتب السياسات والتخطيط.

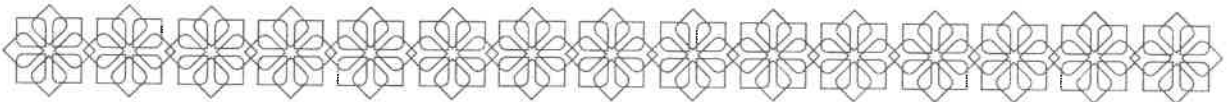
مصادر عن: مكتب الدراسات والتخطيط.



تقرير لقاء حول بدء تنفيذ المبادرات الحكومية للعام 2022م

اليوم : الإثنين الموافق 16 مايو 2022م
الساعة : التاسعة صباحاً
المكان : الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مكتب السياسات والتخطيط
مايو 2022م



الحضور

م.	الاسم	الدائرة الحكومية
1.	د. أيمن اليازوري	وكيل وزارة الزراعة عضو اللجنة العليا للسياسات والتخطيط
2.	د. محمد المصري	مدير عام مكتب السياسات والتخطيط مقرر اللجنة العليا للسياسات والتخطيط
3.	د. كمال محفوظ	مدير عام التطوير المؤسسي - الأمانة العامة لمجلس الوزراء رئيس لجنة دراسة مبادرات تطوير مراكز الخدمة الحكومية
4.	أ. إياد بكرون	مدير عام الإدارة العامة للموازنة العامة في وزارة المالية
5.	م. إسماعيل حمادة	رئيس اللجنة العليا للتحول الرقمي الحكومي
6.	م. أحمد الحلاق	مدير دائرة المبادرات والمشاريع - مكتب السياسات والتخطيط رئيس لجنة دراسة واعتماد الخطط التنفيذية للمبادرات الحكومية للعام 2022م
7.	أ. أسامة دهمان	مدير دائرة تطوير الموازنة - وزارة المالية عضو لجنة دراسة واعتماد الخطط التنفيذية للمبادرات الحكومية للعام 2022م
8.	المدراء الماليون للدوائر الحكومية (ضمن الكشف المرفق)	
9.	ممثلو التخطيط للدوائر الحكومية (ضمن الكشف المرفق)	
10.	موظفو مكتب السياسات والتخطيط	

جدول الأعمال

م.	البيان	الجهة
1.	كلمة اللجنة العليا للسياسات والتخطيط	اللجنة العليا للسياسات والتخطيط
2.	كلمة مكتب السياسات والتخطيط	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب السياسات والتخطيط
3.	عرض دائرة المبادرات والمشاريع	الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب السياسات والتخطيط
4.	عرض الإدارة العامة للموازنة العامة	وزارة المالية

صور اللقاء



أولاً

أبرز ما جاء في كلمة اللجنة العليا للسياسات والتخطيط

- ❖ استعراض دور اللجنة العليا للسياسات والتخطيط ومساهمتها الفعالة في صناعة القرارات الهامة للحكومة بشكل يعتمد على التخطيط ومهارات التحليل والتفكير الناقد.
- ❖ أهمية المبادرات الحكومية والتأكيد على أن مخصص المبادرات الحكومية تم إقراره ضمن موازنة الحكومة للعام 2022م، وأن المبادرات ستعمل على تطوير الخدمات الحكومية بشكل سريع ومستمر، حيث أن المبادرة تنجز خلال عام وتكرر المبادرات بأفكار جديدة كل عام.
- ❖ شكر ممثلي التخطيط على دورهم في الدوائر الحكومية، والتأكيد على أنهم الذراع الحكومي الذي يعمل باستمرار على تطوير وتجويد الأداء الحكومي.
- ❖ الإشادة بدور الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب السياسات والتخطيط في إدارة ملف التخطيط بشكل مركزي.
- ❖ أهمية وجود المدراء الماليين للدوائر الحكومية في مثل هذا اللقاء.

ثانياً

أبرز ما جاء في كلمة مكتب السياسات والتخطيط

- ❖ التطرق إلى منهجية إعداد المبادرات للعام 2022م، وإلى بروتوكول الصرف المالي الذي تم إقراره لهذا العام ومدى الانسجام مع وزارة المالية في هذا الموضوع، وتم الحديث عن ما يميز إدارة المبادرات لهذا العام وأنها وفق الهيكلية المعتمدة لمكتب السياسات والتخطيط أصبحت إدارة هذا الملف تتبع لدائرة المبادرات والمشاريع ضمن وحدة تنظيمية، وهذا بخلاف الأعوام السابقة حيث كانت تتبع المبادرات للجان مستحدثة.
- ❖ الإشادة بالدعم الحكومي لملف المبادرات لهذا العام، وأن جوهر هذا اللقاء قام للتأكيد على العزيمة العالية لقيادة العمل الحكومي في المضي قدماً في تحقيق هذا الملف.
- ❖ دعوة كافة الدوائر الحكومية لإنجاز ملفاتها وفق المنهجيات المعتمدة وصيانة المال العام بتعظيم فائدة المبادرات.
- ❖ التأكيد على ضرورة التركيز على الجانب الإعلامي من قبل الدوائر الحكومية خلال وبعد تنفيذ مبادراتها لهذا العام.

ثالثاً

أبرز ما جاء في عرض دائرة المبادرات والمشاريع الأمانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب السياسات والتخطيط

- ❖ التوضيح من أين بدأت المبادرات هذا العام والمراحل التي مرت بها المبادرات من مرحلة الاعتماد الأولي من خلال اللجنة الفنية للسياسات والتخطيط وكذلك مرحلة الاعتماد من خلال اللجنة العليا للسياسات والتخطيط، حيث تم اعتماد (101) مبادرة موزعة على الدوائر الحكومية كافة، ثم مرحلة الاعتماد النهائي من خلال لجنة متابعة العمل الحكومي.
- ❖ عرض نموذج الخطة التنفيذية للمبادرات والتي قدمتها الوزارات، وأن هذه الخطة بالإضافة إلى كشف التفاصيل المالي سيتم عرضهم على لجنة شكلت من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء لهذا الغرض، وبمجرد الحصول على اعتماد اللجنة سيتم مخاطبة وزارة المالية من قبل الأمين العام لصرف الدفعة الأولى من المبادرات لصالح الدوائر الحكومية، وعليه تم التأكيد على ضرورة السرعة في إعداد كشف التفاصيل المالية وذلك بهدف تعجيل بداية انطلاق المبادرات.
- ❖ ضرورة البدء بتجهيز المبادرات لعام 2023م مطلع شهر يونيو من العام الحالي، على أمل الحصول على الاعتماد النهائي لقائمة المبادرات للعام 2023م خلال شهر سبتمبر من هذا العام.
- ❖ الشروع بإعداد أدلة إرشادية توضح كيفية إعداد المبادرة والحصول على الاعتمادات الخاصة بها.

رابعاً

أبرز ما جاء في عرض الإدارة العامة للموازنة العامة وزارة المالية

- ❖ تقديم النماذج المالية المطلوب إنجازها لتيسير صرف الدفعات المالية، وشرح مفصل حول نموذج كشف التفاصيل الحالية وكيفية كتابة الأنشطة والبنود وفق النظام المالي المعتمد في وزارة المالية، وتم توضيح طرق تحديد صرف الدفعة مركزياً ولا مركزياً والفرق بينهما ومزايا كل طريقة.

خامساً ◀ النقاش والمداخلات

- ❖ **مدى التزام وزارة المالية بصرف المخصصات المالية،** حيث تم التأكيد على التزام الحكومة بصرف كافة مخصصات المبادرات، والتأكيد على استعداد وزارة المالية لدفع (1.7) مليون شيكل بشكل شهري حتى نهاية العام.
- ❖ **الشكوى من متطلبات وزارة المالية،** ذكر المدراء الماليون أنهم يواجهون هذا العام مشاكل في التعامل مع البرنامج المالي القياسي، وتم التوضيح بأن الالتزام بالأنظمة والإجراءات المالية أمر قانوني وملزم للجميع، وأن الأمر سيتم بسلاسة خاصة مع إضافة المدير المالي للدائرة الحكومية عضواً في فريق تنفيذ المبادرة، وتم التأكيد على أنه تم معالجة كافة المشاكل الفنية التي واجهها المدراء الماليون مع النظام الإلكتروني لوزارة المالية هذا العام.
- ❖ **مراجعة توقيت إطلاق المبادرات،** بحيث لا يتعارض مع أوقات المراجعين وذروة معاملات المواطنين، كمثال مركز خدمة مديرية تعليم غرب غزة مع فترة اختبارات الثانوية العامة.
- ❖ **تم التأكيد أنه** بعد اعتماد كافة الخطط التنفيذية للمبادرات سيتم تنسيق توزيع موازنات المبادرات على الأشهر المتبقية من العام بحيث تنسجم مع احتياج المبادرة والمخصص الشهري الذي تصرفه وزارة المالية.
- ❖ **محدودية المبادرات التي تركز على التنمية الاقتصادية،** حيث تم توضيح عدد وموازنات المبادرات التي تدعم القطاع الاقتصادي بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، وتم التأكيد على أن قيمتها تتناسب مع الإطار الاستراتيجي للحكومة الفلسطينية للأعوام 2022 - 2024م.

سادساً ◀ التوصيات

1. ضرورة استكمال إعداد الدوائر الحكومية للخطط التنفيذية والكشوفات المالية التفصيلية للمبادرات بأسرع وقت ممكن حتى يتسنى لها إطلاق مبادراتها.
2. تبادر وزارة المالية بتسهيل إجراءات الصرف المالي الخاص بالمبادرات، لا سيما الدفعة الأولى مطلع شهر يونيو / 2022م بقيمة (1,7) مليون شيكل بعد اعتمادها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
3. أهمية البدء بأسرع ما يمكن في تجهيز مبادرات العام 2023م، حتى يتسنى دمجها ضمن قانون الموازنة للعام 2023م.
4. ضرورة إعداد منهجية لقياس أثر تنفيذ كل مبادرة.
5. تغطية المبادرات عند التنفيذ وتوثيقها إعلامياً وتقديمها كقصص نجاح.
6. عقد لقاء يجمع مكتب السياسات والتخطيط مع كل من لجنة التحول الرقمي ولجنة تطوير مراكز الخدمة للتأكد من سير العمل في كلا اللجنتين.